الأمم المتحدة
A/80/256
الجمعية العامة
Distr.: General
24 July 2025
Arabic
Original: English

الدورة الثمانون

البند 23 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشـــطة التنفيذية من أجل التنمية: التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير اســـتجابةً لقرار الجمعية العامة 236/79، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثمانين تقريرا شـــاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويوجِّه التقرير الانتباه إلى التضامن والتعاون بين البلدان النامية لتسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك إلى الدعم الذي قدمته العديد من كيانات الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء الواقعة في نصف الكرة الجنوبي في عام 2024 لمساعدتها على التعامل مع حالة عدم اليقين والصـدمات؛ والتصـدي لتغير المناخ والانتقال إلى اقتصـاد أخضـر؛ وتعظيم فوائد التحول الرقمي؛ ومعالجة تحديات حالة المديونية الحرجة وإمكانية الحصـــول على التمويل. ويُختتم التقرير بمجموعة من التوصـيات حول كيفية تعزيز أدوار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في سـياق بيئة إنمائية متغيرة، في السنوات الخمس المتبقية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

* A/80/150.

250825 240725 25-12161 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يُقدَّم هذا التقرير استجابةً لقرار الجمعية العامة 236/79، الذي طلبت فيه الدول الأعضاء إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الثمانين تقريرا شاملا عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويوجه التقرير الانتباه إلى السياق العالمي والالتزام المعزز بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي ظهر جليا في العمليات الحكومية الدولية الرئيسية والمؤتمرات العالمية لوضع خطط الأعمال في عام 2024.

2 - ويشار في التقرير إلى أن البلدان النامية تعطي الأولوية للحلول التعاونية والمبتكرة والمحددة السياق من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتضمن الفرع الثالث عدة أمثلة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المنفذ بدعم من كيانات الأمم المتحدة. وتتعلق هذه الأمثلة بالتعامل مع عدم اليقين والصدمات؛ وتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد أخضر؛ وفوائد التحول الرقمي؛ وتحديات حالة المديونية الحرجة وإمكانية الحصول على التمويل الإنمائي. ويوثّق أيضا التقدم المحرز فيما يتعلق بالمبادرات التي تيسرها كيانات الأمم المتحدة لأغراض قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتضمن الفرع الرابع تحليلا لكيفية إسهام كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ توصيات وثيقة بوينس آيرس الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى الثاني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتعلق الأمثلة الواردة بإدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الاستراتيجيات والخطط والبرامج الخاصة بكيانات الأمم المتحدة؛ وبمبادرات لدعم الدول الأعضاء من خلال تنمية القدرات وتبادل المعارف والخبرات ووضع السياسات وبناء الشراكات وتعبئة الموارد؛ والتقدم المحرز نحو تنفيذ الاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة. ويركز الفرع الخامس على الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لجعل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أكثر اتساقاً على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري. وتهدف الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفرع السادس إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تسريع التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام المقدم إلى اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في دورتها الثانية والعشرين المعقودة في عام 2025 (SSC/22/2)، والذي يتضمن أيضاً عدة أمثلة على الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

3 - ويستند هذا التقرير في المقام الأول إلى نتائج استقصاء عُمم على كيانات الأمم المتحدة وأجراه مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستقصاءات أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حول تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

ثانيا - السياق العالمي

4 - في عام 2024، شددت البلدان النامية، في مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية الرئيسية، على النهوض بالتضامن والتقدم المحرز في البناء على جهود التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) التي شهدتها الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

5 - وظل التقدم المحرز في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية دون مستوى الغايات المستهدفة بكثير، على الرغم من أن انتعاش السياحة بعد الجائحة ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية[1]. وكانت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ تثقل كاهل أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية بشكل غير متناسب. في أقل البلدان نمواً، كان معدل الوفيات الناجمة عن الكوارث أعلى بنسبة 170 في المائة من المتوسط العالمي[2].

6 - وفي *تقرير الهجرة العالمي لعام 2024*، الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة، أشارت تلك المنظمة إلى أن الهجرة شهدت عودة قوية في مرحلة ما بعد الجائحة ولكنها ظلت دون مستوى عام 2019، وكانت أكثر التدفقات تتم داخل المناطق (80 في المائة من المهاجرين في آسيا وأفريقيا ولدوا داخل منطقتهم الأصلية).

7 - واتسم عام 2024 بقرارات ذات أهمية كبيرة لبلدان الجنوب، بما في ذلك القرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث (الذي عقد في كمبالا في كانون الثاني/يناير 2024)، وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية - إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود، الذي اعتُمد في أيار/مايو 2024 (انظر قرار الجمعية العامة 317/78) وبرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034، الذي اعتُمد في كانون الأول/ديسمبر 2024 (انظر قرار الجمعية العامة 233/79).

8 - وضم مؤتمر قمة الجنوب الثالث 134 دولة من الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، تمثل نسبة 80 في المائة من سكان العالم. وأقر المشاركون في مؤتمر القمة الذي عقد حول موضوع "عدم ترك أحد خلف الركب"، بالاحتياجات والمزايا الفريدة لبلدان الجنوب، وشددوا على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات التي يمكن أن تدفع عجلة التقدم المطَّرد، مثل التصنيع والتجارة والاستثمار وتغير المناخ والقضاء على الفقر والرقمنة. ودعت الدول الأعضاء أيضا إلى إجراء إصلاحات في الهيكل المالي الدولي لتعكس بشكل أفضل احتياجات وأولويات البلدان النامية، والى إيجاد حلول عادلة لأزمة الديون.

9 - وسلطت البرازيل، خلال فترة رئاستها لمجموعة العشرين في عام 2024، الضوء على أولويات بلدان الجنوب، بما في ذلك الفقر والجوع وعدم المساواة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة وإصلاح الحوكمة العالمية. ووفرت لبلدان الجنوب أيضا منتدى يمكن من خلاله إسماع صوتها بصورة أقوى في الشؤون العالمية، خصوصا فيما يتعلق بتعزيز العلاقات بين بلدان الجنوب من خلال التجارة. وأطلقت مجموعة العشرين أيضاً التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر[3]، الذي يركز على دعم اعتماد سياسات

(1) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "الدول الجزرية الصغيرة النامية: الحالة والتوقعات الاقتصادية"، الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم حتى منتصف عام 2024 (E/2024/56).

(2) انظر https://unstats.un.org/sdgs/?aspxerrorpath=/sdgs/files/report/2024/2024_Factsheets.pdf.

(3) انظر https://globalallianceagainsthungerandpoverty.org.

وبرامج وطنية قائمة على الأدلة وموجهة للحد من الجوع والفقر. وسرّع التحالف وتيرة الزخم فيما يتعلق بتوليد الموارد والمعرفة لتنفيذ سياسات عامة وتقنيات اجتماعية فعالة للحد من الجوع والفقر على مستوى العالم.

ثالثا - كيف تساعد كيانات الأمم المتحدة الدول على بناء القدرة على الصمود مع اغتنام الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة

ألف - التعامل مع حالة عدم اليقين والصدمات من أجل تسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

10 - في ضوء الاتجاهات الموضحة أعلاه، وكما هو مذكور في تقرير *"الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2024"*[4]، من الواضح أن المسارات حتى عام 2030 تتسم بعدم اليقين والصدمات. ولذلك تظل مساعدة البلدان النامية على بناء القدرة على الصمود من أولويات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

11 - وفي عام 2024، ساعدت مشاريع التعاون التقني لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في معالجة تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد أخضر، وكذلك التحول الهيكلي من خلال التعلم من الأقران فيما بين بلدان الجنوب وتنسيق السياسات الصناعية ذات الصلة على الصعيد الإقليمي من أجل توليد أدلة بشأن المسارات الوطنية البديلة المؤدية إلى التحول الاقتصادي الأخضر. وساعدت المشاريع أيضا في تحسين قدرات تحليل السياسات ووضع الاستراتيجيات في باكستان والبرازيل وتركيا والجمهورية الدومينيكية وكازاخستان وكولومبيا وماليزيا والمكسيك وهندوراس.

12 - وأدى برنامج الأغذية العالمي دوراً رئيسياً في جدول أعمال مجموعة العشرين تحت رئاسة البرازيل وفي التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر. فمن خلال نموذجه المبتكر لمراكز الامتياز في البرازيل والصين وكوت ديفوار، مكّن البرنامج البلدان النامية من تبادل الحلول بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة. وفي عام 2024، سهّل البرنامج عمليات تبادل استفاد منها 17 بلداً بشكل مباشر. وفي عام 2024 أيضا، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شبكات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشأن المنتجات الزراعية الخاصة لتعزيز تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا في أربعة بلدان هي: الجزائر والفلبين وكمبوديا وليسوتو[5]. وتهدف المبادرة إلى المساعدة في بناء قدرات صغار المزارعين والمجتمعات المحلية للتخفيف من أوجه الضعف المرتبطة بتغير المناخ وتقلبات السوق وانعدام الأمن الغذائي.

13 - وكثفت منظمة العمل الدولية جهود التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2024 في خمس مناطق. وشملت المبادرات التعاون مع البرازيل ومع مجموعة بلدان بريكس الموسّعة بشأن مستقبل العمل وتأثير تغير المناخ في أمريكا اللاتينية وخارجها، بالإضافة إلى تبادل المعرفة الإقليمية مع الصين بشأن تجهيز السكان في جنوب شرق آسيا لمواجهة الصدمات الاقتصادية وغيرها من الصدمات وبناء القدرات البشرية من أجل تحقيق التقدم على المدى الطويل.

(4) *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2024* (منشورات الأمم المتحدة، 2024).

(5) Food and Agriculture Organization of the United Nations, "FAO kick-starts new global South-South and Triangular Cooperation project to support the One Country One Priority Product Initiative", 23 October 2024.

14 - وفي عام 2024، واصلت كيانات الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لتقديم الدعم للبلدان المتضررة من الكوارث وعدم الاستقرار. ففي الفلبين، قدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم في حالات الطوارئ والتعافي المبكر وبناء القدرات للتأهب للكوارث. وفي الكاميرون، ساعدت المنظمة في توسيع نطاق برنامج التعاون بين بلدان الجنوب لبناء السلام بهدف تطوير قدرات بلدان الجنوب في مجال إدارة النزاعات وحلها من خلال إتاحة الاطّلاع على الدروس المستفادة من جانب كولومبيا. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة جديدة لدعم نظم الإنذار المبكر ومساعدة المجتمعات الضعيفة على توقع المخاطر الطبيعية والاستجابة لها. وستعزز مبادرة "المعلومات المصممة خصيصا لنظم الإنذار المبكر القابل للاستخدام" القدرة على التكيف مع المناخ في ستة بلدان، بدءا من باكستان وملديف[6].

باء - التصدي لتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد أخضر

15 - أدى الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المنتديات الإقليمية لوزراء البيئة في أفريقيا والدول العربية وأمريكا اللاتينية إلى تعزيز التعاون في مجال وضع سياسات العمل المناخي، وتيسير تبادل المعارف ودعم تعبئة الموارد في إطار التحضير لدورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وقام البرنامج، بوصفه أمانة الدورة الاستثنائية العاشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، بدعم الدول الأعضاء فيما يتعلق باعتماد عدة مقررات تهدف إلى تعزيز المواقف المشتركة لأفريقيا في دورات مؤتمر الأطراف ورفع طموح أفريقيا في مجال الحد من التصحر وتدهور الأراضي والجفاف. وفي هذه الدورة، أطلق البرنامج التقرير المعنون "أطلس رأس المال الطبيعي في أفريقيا: حفز تحقيق خطة أفريقيا لعام 2063"[7]، الذي يقدم تقييماً شاملاً وموثوقاً وذا مصداقية علمية لحالة الموارد الطبيعية في أفريقيا.

16 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مؤسسات عموم أفريقيا، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، الفريق الأفريقي للمفاوضين في مشاركته في المفاوضات العالمية بشأن تغير المناخ. وشمل الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التنظيم المشترك للمؤتمر الثاني عشر المعني بتغير المناخ والتنمية في أفريقيا، الذي ركز على تمويل التكيف مع المناخ. وبالإضافة إلى الوثيقة الختامية، أسفر المؤتمر أيضا عن مواقف أفريقية مشتركة للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف[8]. وبالمثل، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الدول العربية والفريق العربي للمفاوضين في مشاركتهم في الدورة، حيث وفرت منتدى هاماً للمفاوضين لبناء القدرات التفاوضية وتعزيز المواءمة الإقليمية للأولويات والمواقف المتعلقة بالمناخ.

(6) United Nations Development Programme, "UNDP resident representative in China signs financial agreements on two new initiatives supporting early warning systems in Pakistan and the Maldives", 17 December 2024.

(7) African Development Bank and United Nations Environment Programme, *Natural Capital Atlas of Africa: Catalyzing the Achievement of Africa's Agenda 2063*, 2024.

(8) Economic Commission for Africa, "ECA at the 29th Conference of Parties to the UNFCCC" (COP29)، متاح على الرابط: www.uneca.org/eca-events/COP29.

17 - واشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع حكومات إندونيسيا وفيجي وملديف في استضافة مناسبة لتعزيز الحوار الإقليمي بشأن العمل المناخي القائم على المحيطات تمكنت فيه 26 من الحكومات وأصحاب المصلحة الرئيسيين من استكشاف فرص التعاون الإقليمي، مما أدى إلى إطلاق مبادرة التعاون الإقليمي بشأن العمل المناخي القائم على المحيطات[9].

18 - وفي عام 2024، كُلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة مبادرة الوعد المناخي لعام 2025، وهي جهد على نطاق منظومة الأمم المتحدة لتنسيق وتقديم دعم مخصص للبلدان النامية فيما يتعلق بالجولة الثالثة من المساهمات المحددة وطنياً في عام 2025، استعدادا للدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف. وجرى عقد 98 اجتماعاً مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في عام 2024، وأُجري مسح لعروض الدعم المقدم من الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساهمات المحددة وطنياً في 61 بلداً، بالإضافة إلى إجراء مسح عالمي لعروض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة. وفي إطار الوعد المناخي لعام 2025، يتم دعم البلدان أيضاً في تعزيز الاتساق بين مساهماتها المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية، مما يساعد على جعل الجهود التي تشملها المساهمات المحددة وطنيا أكثر قابلية للاستثمار، والتمكين من اتّباع نهج جامعة وشاملة للمجتمع بأسره في تنفيذها.

19 - وأطلق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب قاعدة البيانات المواضيعية "غالاكسي" الخاصة بالعمل المناخي فيما بين بلدان الجنوب، والتي تحتوي على الأخبار والأحداث والمنتجات المعرفية المتعلقة بالعمل المناخي وأكثر من 40 مثالاً على الممارسات الجيدة والحلول النافعة من جنوب الكرة الأرضية فيما يتعلق بالهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة. وفي إطار المرحلة 3 من مرفق/برنامج تنمية القدرات من أجل الحد من الفقر من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال العلم والتكنولوجيا التابع لجمهورية كوريا ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، أطلق هذا المكتب ثلاثة مشاريع تجريبية تقنية في تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا، تهدف إلى دعم المجتمعات المحلية الضعيفة في منطقة الميكونغ الكبرى دون الإقليمية من أجل تعزيز القدرة على التأقلم مع المناخ وتأهب المجتمعات المحلية له، وإظهار نماذج قابلة للتطوير لمواجهة تحديات الأمن المائي. وبالشراكة مع مكتب اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط للتنمية الدولية، نظم المكتب مناسبةً في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ركزت على التمويل العادل والمنصف، والتضامن من أجل العمل المناخي، ودور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في التصدي للتحديات المرتبطة بتغير المناخ. وركز المناقشون على التمويل المبتكر ونقل التكنولوجيا وآليات بناء القدرات من أجل العمل المناخي المنصف.

جيم - تعظيم فوائد التحول الرقمي

20 - أقرت الدول الأعضاء، في ميثاق المستقبل (انظر قرار الجمعية العامة 1/79، المعتمد في أيلول/سبتمبر 2024)، بإمكانات الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعت إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتسخير تلك الإمكانات بشكل كامل.

(9) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, "Regional dialogue on ocean-based climate action"، متاح على الرابط: www.unescap.org/events/2024/obca.

وتضـمن الميثاق تعاهدا رقمياً عالمياً أكدت فيه الدول الأعضـاء على الحاجة إلى التعاون والعمل المنسـق لتحقيق مستقبل رقمي شامل ومفتوح ومستدام وعادل ومأمون ومؤمَّن للجميع.

21 - وأطلق الاتحاد الدولي للاتصـالات يوم الرقمنة في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، الذي حشـد الدعم للنهج الرقمية للحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ. وقد صدّقت على إعلان العمل الرقمي الأخضر 82 حكومة وأكثر من 000 1 جهة من أصحاب المصلحة من جميع القطاعات، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية.

22 - وأجريت تقييمات لمشـهد الذكاء الاصـطناعي بدعم من البرنامج الإنمائي في خمسـة بلدان (بوتان والجبل الأسـود ورواندا وسـري لانكا وكولومبيا) للمسـاعدة في تسـخير إمكانات الذكاء الاصـطناعي بشكل مسؤول وفعال.

23 - وفي عام 2024، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـناعية وبلدية شـنغهاي ووزارة الصـناعة وتكنولوجيا المعلومات في الصين مركز التميز التابع للتحالف العالمي للذكاء الاصطناعي من أجل الصناعة والتصـنيع، مما يمثل علامة فارقة في التعاون الدولي والريادة في مجال الذكاء الاصـطناعي. وسـتيسـر هذه الجهود نقل معارف وتكنولوجيات الذكاء الاصطناعي والمعارف والتكنولوجيات الرقمية من أجل توسيع نطاق اسـتفادة البلدان النامية من فوائد مثل زيادة الغلة في الزراعة، وتعزيز القدرات التشـخيصـية في مجال الرعاية الصحية، وزيادة الكفاءة في التصنيع[10].

24 - كما اسـتفادت لجان الأمم المتحدة الإقليمية من التعاون الثلاثي في مجال التحول الرقمي. فقد بدأ مركز التكنولوجيا التابع للإسكوا، بالشراكة مع غرفة التجارة الدولية وجامعة الدول العربية، مشروعاً للمساعدة في بناء قدرات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الإلكترونية في المنطقة.

25 - وأطلقت اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصـادي والتنمية في ألمانيا، مختبرا للتحول الرقمي كمسـاحة للتجارب والابتكار ستمكن أصحاب المصلحة في المنطقة ككل من التعاون في مجال الحلول الرقمية.

26 - وأطلقت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مشروعا مدته 20 شهرا يهدف إلى سد فجوة الرقمنة والقدرة على الصمود وبناء قدرات الموانئ الصغيرة في ثماني دول جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ والبلدان الأرخبيلية في جنوب شرق وجنوب غرب آسيا. ويتضمن المشروع تبادل الممارسات الجيدة في مجالي الرقمنة والقدرة على مواجهة الكوارث.

27 - وأطلقت الوحدة التشغيلية المعنية بالحوكمة الإلكترونية القائمة على السياسات التابعة لجامعة الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية منتدى الحوكمة الرقمية في جنوب وشـرق أفريقيا كآلية تعاون إقليمي تضـم 18 بلداً. والهدف من ذلك هو التمكين من تبادل الدعم بهدف بناء القدرات البشرية والمؤسسية في القطاع العام من خلال أوجه التبادل التقني والتعاون في مجال رقمنة القطاع العام، بما في ذلك وضـع اسـتراتيجيات وسـياسـات ومبادرات تتماشـى مع أهداف التنمية المسـتدامة والتعاهد الرقمي العالمي.

(10) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), "UNIDO, Shanghai municipality and MIIT launch AIM Global Centre of Excellence at World AI Conference 2024", 6 July 2024.

دال – قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

28 – تماشياً مع المؤشر 17-3-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي اعتمدته اللجنة الإحصائية في عام 2022، ومع الإطار المفاهيمي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي وضعته ووافقت عليه بلدان الجنوب في عام 2024، نسق الأونكتاد مشروعاً، بالتعاون مع اللجان الإقليمية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لتعزيز قدرة البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمياً. ونُظمت اجتماعات وحلقات عمل للخبراء لتمكين وكالات التنمية والمكاتب الإحصائية والخبراء والكيانات الحكومية من جمع البيانات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والإبلاغ عنها من خلال نظمها. ونُشر *دليل لإطار قياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب*[(11)] في عام 2025.

29 – وطلبت الجمعية العامة إلى الأونكتاد أن يقوم، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، بإنشاء منصة للتمكين من قيام البلدان بقيادة استحداث المنهجيات وتبادل الخبرات بشأن تطبيق الإطار المفاهيمي الطوعي الأولي (القرار 236/79، الفقرة 24). كما أقرت بأهمية استكشاف الخيارات الممكنة لقياس التعاون الثلاثي (المرجع نفسه، الفقرة 25). وطلب أكثر من 60 بلداً الدعم من الأونكتاد لبدء الإبلاغ عن بيانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. واستجابة لذلك، يقوم الأونكتاد حاليا بإنشاء منصة للاجتماعات السنوية للتمكين من تبادل الآراء بين الأقران فيما يتعلق ببيانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

30 – وفي عام 2024، استكشف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال أمانة المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، استخدام معيار البيانات المفتوحة للمبادرة كآلية لقابلية التشغيل البيني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأنشأت المبادرة فريقا عاملا معنياً بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لاستكشاف كيفية مواءمة معيار البيانات المفتوحة مع الإطار المفاهيمي للأونكتاد لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يعزز تبادل البيانات بطرق موحدة وشفافة بين مختلف شراكات التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

31 – وتتضمن ورقة العناصر التي أصدرها في عام 2024 الميسرون المشاركون للوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية (زامبيا والمكسيك والنرويج ونيبال) إقرارا بنمو التعاون الثلاثي وتوصيات بوضع مؤشر للتعاون الثلاثي في إعداد التقارير لاستكمال إطار الأمم المتحدة المفاهيمي الحالي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

هاء – التمويل وحالة المديونية الحرجة

32 – في أعقاب جائحة كوفيد-19، كابدت العديد من البلدان النامية – ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية – في محاولاتها التعافي من الآثار الاقتصادية للجائحة. وأدت الجائحة إلى تفاقم الفجوة التي كانت موجودة من قبل في تمويل أهداف التنمية المستدامة، إذ أدت إلى تصاعد حالة المديونية الحرجة وتضييق الحيز المالي المتاح للاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية.

33 – ومن خلال دعم البلدان في إنشائها أطر التمويل الوطنية المتكاملة، عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب بشأن التمويل المستدام. ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية

(11) United Nations Conference on Trade and Development, *Manual for the Framework to Measure South-South Cooperation: Technical and Procedural Aspects for Pilot Testing*, 2025.

والاجتماعية ومؤسسة الأمم المتحدة ومؤسسة فورد مناقشات حول المواضيع الرئيسية للتعاون الدولي، وهيكلية الديون المراعية للتنمية، وتمويل العمل المناخي وحقوق السحب الخاصة، مما أتاح مجالاً يمكن فيه للبلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية أن يطلع بعضها بعضا على وجهات نظرها والتحديات التي تواجهها.

34 - وفي المؤتمر الدولي الثامن المعني بالتعاون الثلاثي لعام 2024، أطلق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب نافذة التعاون الثلاثي في إطار صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبحلول نهاية عام 2024، كانت البرتغال البلد الوحيد الذي ساهم في الصندوق (بمبلغ 000 200 يورو).

رابعا - التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في وثيقة بوينس آيرس الختامية، على ضوء استراتيجية منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة

35 - تظهر البيانات المستقاة من استقصاءات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات أن عدداً متزايداً من كيانات الأمم المتحدة يدرج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في خططه وسياساته الاستراتيجية. ففي عام 2024، أدرج 24 من أصل 31 كيانا من كيانات الأمم المتحدة التي ردت على الاستقصاء هذين النهجين في خططها الاستراتيجية، مقارنة بـ 19 من أصل 26 مستطلعا في عام 2022 و 22 من أصل 27 مستطلعا في عام 2023. وفي عام 2024، أدرجت نسبة 73 في المائة من كيانات الأمم المتحدة نتائج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تقاريرها المؤسسية مقارنة بنسبة 86 في المائة في عام 2023. وهناك أيضاً أدلة على تقديم كيانات الأمم المتحدة دعما أقوى في إنشاء أو تعزيز مؤسسات وطنية تعمل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي عام 2024، أفادت 38 في المائة من الحكومات التي ردت على الاستقصاء بتلقي هذا الدعم من منظومة الأمم المتحدة مقارنة بنسبة 31 في المائة في عام 2022 و 35 في المائة في عام 2023.

ألف - مواصلة إدراج التعاون فيما بين بلدان الجنوب في الخطط الاستراتيجية لكيانات الأمم المتحدة وعملها البرنامجي

36 - في عام 2024، وسّعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشكل كبير نطاق تعاونها الصناعي فيما بين بلدان الجنوب وتعاونها الصناعي الثلاثي من خلال المبادرات الاستراتيجية والبرامج الإقليمية. وواصلت المنظمة تنفيذ إطارها المؤسسي المعزز للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، مع المضي قدما في تنفيذ المبادئ التوجيهية التشغيلية التي وضعت في عام 2023. ومن المعالم البارزة إطلاق دورة تعليمية إلكترونية شاملة[12] ومجموعة أدوات[13] لدعم القدرة على التنفيذ في جميع الدول الأعضاء. وعززت المنظمة أيضاً شراكاتها المؤسسية من خلال توسيع نطاق التعاون مع شبكة مركز الصين للتنمية فيما بين بلدان الجنوب[14].

(12) UNIDO, “UNIDO launches e-learning course on SSTIC in China”, 13 September 2024.

(13) UNIDO, “Collaborative industrialization: UNIDO’s toolkit for South-South and triangular industrial cooperation”, 2024.

(14) انظر https://southsouth-galaxy.org/capacity-development-initiatives/gssdc.

37 - وتقدم المنظمة الدولية للهجرة، في خطتها الاستراتيجية الجديدة للفترة 2024-2028، رؤية حول كيفية إنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص المرتحلين، وتؤكد على دور المنظمة كميسّر للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتكامل الإقليمي والتعاون الأقاليمي في مجال الهجرة.

38 - وفي عام 2024، بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في إعداد استعراض نصف مرحلي لاستراتيجيته للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وأعد تقريراً تقييمياً يغطي مجموعة مشاريعه على مدى السنوات السبع الماضية. واستُخدمت البيانات القطرية وبيانات المستفيدين لضمان إجراء تقييم شامل للإنجازات المحققة والتقدم المحرز. واعتمد الصندوق نهجاً أكثر تماسكاً وفعالية للاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأدوات هامة تتيح له دفع عجلة التنمية الزراعية والتحول الريفي في جميع جوانب عمله. وأنشأ الصندوق أيضا وحدة مخصصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام 2024، أُدرج التعاون فيما بين الجنوب والتعاون الثلاثي في خمس استراتيجيات قطرية جديدة و 14 مشروعا استثماريا جديدا، كما تمت الموافقة على ثلاث منح جديدة من خلال مرفق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مما رفع مجموع المخصصات المالية لأنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي إلى أكثر من 6 ملايين دولار في عام 2024.

39 - وعُمم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بصورة أكبر في 70 في المائة من التقارير القطرية السنوية لبرنامج الأغذية العالمي وفي حوالي 85 في المائة من الخطط الاستراتيجية القطرية في عام 2024 مقارنة بنسبة 78 في المائة في عام 2023.

40 - وخصص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صفحة على شبكة الإنترنت[15] تتضمن معلومات ذات صلة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت بوابة الشفافية التابعة للبرنامج الإنمائي معلومات عن المشاريع التي تستفيد من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في حين أن بوابة تبادل البيانات المستقبلية التابعة للبرنامج تضمنت مؤثرات عرض بيانات تغطي طرائق التعاون هذه.

41 - وفي عام 2024، أطلقت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مذكرة توجيهية للشراكات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تتضمن التوجيهات التي قدمها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الدراسة المعنونة "تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: اعتبارات تصميم التعاون التقني وتنفيذه وتوثيقه"[16].

42 - وفي عام 2024، بُذلت جهود متواصلة لتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عمل كيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وأخذ عدد من المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة بزمام المبادرة في هذا الخصوص، وأُعطي التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأهمية اللازمة في معظم أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ووفقا للاستقصاء الذي أجري في إطار

(15) متاح على الرابط: www.sparkblue.org/dashboard/south-south-triangular-cooperation-sstc-network.

(16) United Nations Office for South-South Cooperation, "Mainstreaming South-South & triangular cooperation: considerations for technical cooperation design, implementation and documentation"، متاح على الرابط: https://unsouthsouth.org/wp-content/uploads/2024/08/Considerations-for-South-South-Cooperation-Design-Implementation-and-Documentation.pdf.

الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام 2024، أفاد 65 في المائة من أفرقة الأمم المتحدة القطرية (73 من 113 بلدا) أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي قد أدرج في التحليلات القطرية المشتركة وأطر التعاون.

باء - تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء على كل من الصعيد الوطني ودون الاقليمي والإقليمي

43 - نشِطت كيانات الأمم المتحدة في تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما يتضح من الأمثلة التالية.

44 - وفرت منظمة الأغذية والزراعة منصة لإجراء مناقشات مع الدول الأعضاء بشأن الفرص الجديدة لتعبئة الموارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وشددت المنظمة أيضا على الجهود المبذولة لتطوير قدرات موظفيها على تعميم هذين النهجين في السياسات والبرامج والمشاريع الاستثمارية الزراعية. وبالتعاون مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي وصندوق الصين للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، دعم برنامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب المشترك بين المنظمة والصين مبادرات في عدة مجالات مواضيعية. ففي أوغندا، على سبيل المثال، أُنشئت قاعدة متكاملة لنقل التكنولوجيا في إطار الخطة الاستراتيجية للقطاع الزراعي، حيث تم استحداث تكنولوجيات زراعية مشتركة وتعزيز تبادل المعرفة البشرية والمؤسسية في مجال إنتاج المحاصيل وتربية الأحياء المائية.

45 - وفي عام 2024، أعلنت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي عن برنامج مشترك مع البرازيل يعتمد على خبرة البرازيل لمساعدة البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تعزيز أمنها الغذائي والتغذوي من خلال برامج مبتكرة للتغذية المدرسية والزراعة الأسرية تقودها البلدان.

46 - ونظّمت منظمة السياحة العالمية أول مؤتمر قمة تعقده تلك المنظمة في أفريقيا والأمريكتين في عام 2024، حيث وفرت منصة للحوار بين المناطق حول التحديات والفرص المشتركة في مجالات الاستثمار وحفظ التراث الثقافي والصناعات الإبداعية والابتكار في السياحة المستدامة. وقد حفز مؤتمر القمة الشراكات وسهل تعميق أواصر التعاون بين أفريقيا والأمريكتين. وأدى إلى إنشاء مركز للتميز السياحي في زامبيا لتوفير التدريب المتخصص وتطوير المهارات في قطاع السياحة، وأكاديمية لفنون الطهي في زيمبابوي للترويج لفن الطهي المحلي لدعم صناعة الضيافة.

47 - وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال توفير منصة للتعلم من الأقران للبلدان الأفريقية تسهل تبادل الدروس المستفادة بشأن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتحسين التجارة البينية الأفريقية.

48 - ومن خلال العمل عن كثب مع عدد من الدول الأعضاء، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ صحائف وقائع لشركاء التنمية الصاعدين، تغطي أمثلة لوكالات التعاون القائمة، بهدف تيسير وتعزيز الشراكات من أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتزويد البلدان المهتمة بالانخراط في التعاون الإنمائي بأمثلة على الهياكل المؤسسية ومجالات التعاون وطرائقه. وتغطي صحائف الوقائع وكالات

التعاون في أذربيجان وإندونيسيا وتايلند وتركيا والفلبين وكازاخستان، وهي متاحة على منصة الربط الخاصة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب[17]. وعقدت اللجنة أيضا المنتدى السادس للمديرين العموم في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، الذي استضافته حكومتا إندونيسيا وتايلند معاً، لتقديم الدعم للشركاء الإنمائيين الصاعدين وإنشاء شبكة لدعم الأقران.

جيم - تعزيز الدعم من أجل تبادل المعارف والخبرات فيما بين البلدان النامية

49 - كثفت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جهودها لتسخير قدرتها على عقد الاجتماعات وتيسير تبادل المعارف والخبرات فيما بين بلدان الجنوب، مما يمكّنها من الوصول إلى الحلول المبتكرة واعتمادها وتنفيذ سياسات وممارسات إنمائية أثبتت جدواها من خلال اتباع نهج تعاونية لمواجهة التحديات المشتركة.

50 - ويسّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات تبادل المعرفة فيما بين بلدان الجنوب لمعالجة مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الحد من الفقر، والرعاية الصحية والرفاه، والمساواة بين الجنسين، والعمل المناخي. فعلى سبيل المثال، سهّل المركز العالمي للتكنولوجيا والابتكار والتنمية المستدامة التابع للبرنامج الإنمائي عمليات التبادل والنهج المبتكرة في مجال الطاقة المتجددة مع عدد من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ[18]. ودعم البرنامج الإنمائي أيضا التعاون بين جزر مارشال وجزر سليمان لتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[19].

51 - وأجرى مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً 13 تقييماً تكنولوجياً منذ بدء عملياته في عام 2018 وحتى عام 2024. وفي عام 2024، أطلقت ثلاثة تقييمات أخرى. وأجريت التقييمات التي أُنجزت في أفريقيا (61 في المائة) وآسيا (22 في المائة) ومنطقة المحيط الهادئ (15 في المائة). وحددت التقييمات الاحتياجات في قطاعات الزراعة والغذاء والصحة والبيئة والتعليم والطاقة.

52 - وأنهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مشروعاً بحثياً بالتعاون مع جامعة السلام[20] لتحليل العلاقة الديناميكية بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والحق في التنمية. واستكشفت المفوضية كيف يمكن لمبادئ الحق في التنمية أن تكون مفيدة في ضمان نجاح مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكيف يمكن للمبادئ التشغيلية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن تسهم في إعمال الحق في التنمية وجميع حقوق الإنسان بطريقة تكاملية ومتعاضدة. وشمل التحليل ثلاث دراسات حالات إفرادية لمشاريع تنموية بين الهند وأنتيغوا وبربودا، وجنوب أفريقيا وجزر القمر، والبرازيل وأنغولا. وتشمل التوصيات المنبثقة عن المشروع إجراء تقييمات للأثر على حقوق الإنسان وجمع البيانات ورصد وتقييم أنشطة التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار وفاء الدول بالتزاماتها المقابلة.

---

(17) متاح على الرابط: https://sdghelpdesk.unescap.org/south-south-cooperation-connector.

(18) United Nations Development Programme (UNDP), “On the path to a green transformation in the Pacific: insights from regional knowledge sharing workshop on green transformation actions”, 18 December 2024.

(19) UNDP, “Solomon Islands to share anti-money laundering expertise with Marshall Islands counterparts in Honiara”, 13 February 2024.

(20) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, “Good practices in operationalizing the right to development in South-South cooperation”, 2024.

53 - ونظم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية "مسارات تعلم" بين أفريقيا وأمريكا اللاتينية لتعزيز تبادل المعرفة في مجال التنمية الزراعية والريفية في جميع أنحاء أفريقيا وبعد ذلك، في جميع أنحاء آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وسمحت هذه الرحلات التعليمية المنظمة للمشاركين بمراقبة المشاريع الناجحة وتبادل الممارسات والمشاركة في عروض البيان العملي وتبادل الأفكار مع أصحاب المصلحة المحليين. وفي عام 2024، سافر ممثلون عن منظمات المزارعين في أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى بليز لبناء القدرة على الصمود وتعزيز القدرات الزراعية.

54 - وفي عام 2024، قام المكتب الموحّد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتجديد منصته لتبادل المعرفة والوساطة في الشراكات، المسماة "منصة غالاكسي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب"[21]، وذلك لتعزيز وظائفها وسهولة الوصول إليها واستعمالها وأمنها وتجربة مستخدميها.

55 - وأضيف مركز للبيانات والمعرفة مدعوم بالذكاء الاصطناعي إلى البوابة العربية للتنمية التابعة للإسكوا لتوفير رؤى شاملة لصنع السياسات والقرارات القائم على الأدلة لدفع عجلة التنمية المستدامة[22].

دال - مواصلة دعم وضع سياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإجراء الحوار في هذا المجال بين الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين

56 - خلال عام 2024، دعمت كيانات الأمم المتحدة بنشاط الدول الأعضاء في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

57 - وقام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بتعزيز إدماج وتعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملية صنع السياسات العالمية والإقليمية. وأدرج هذان النوعان من التعاون الإنمائي في 39 قرارا وإعلانا ووثيقة ختامية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 44 في المائة عن الرقم المسجل في عام 2023 وهو 27. وأدى الدعم المقدم من المكتب إلى زيادة الاعتراف بدور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في العمليات الحكومية الدولية الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك الإعلان الوزاري للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2024، وميثاق المستقبل والوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث.

58 - وتعاون مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بين مجموعات البلدان المعنية. وساعد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب المؤسسات ذات الصلة على تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034. وأعد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب خمس دراسات حالات إفرادية كوثائق معلومات أساسية للمؤتمر الرفيع المستوى الثالث المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتهدف دراسات الحالات الإفرادية إلى البرهنة على فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب في معالجة القيود التي

(21) متاح على الرابط: https://southsouth-galaxy.org.

(22) متاح على الرابط: https://data.unescwa.org.

تواجهها البلدان غير الساحلية. وفي عام 2024، تم تنفيذ 15 مشروعا مدعوما من الصناديق الاستئمانية التي يديرها المكتب في الدول الجزرية الصغيرة النامية بميزانية كلية قدرها 13 مليون دولار.

59 - وتوفر استعراضات سياسات الاستثمار التي يجريها الأونكتاد تقييما موضوعيا للأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمباشرة وتعظيم فوائدها[23]. وفي عام 2024، أصدر الأونكتاد استعراضا لسياسات الاستثمار في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، طلبته المنظمة وأُعد بالتعاون مع الدول الأعضاء في الاتحاد[24]. كما بدأ الأونكتاد إجراء استعراض من أجل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، من المقرر نشره في عام 2025، وقدم الدعم في مجال بناء القدرات للدول الأعضاء في الجماعة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وقدم المؤتمر مساهمة بشأن اتفاق الاستثمار المشترك للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي وأجرى استعراضا لمسودة اتفاق الاستثمار الدولي لجامعة الدول العربية. وفي آسيا، تعاون الأونكتاد مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في نشر *تقرير الاستثمار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا لعام 2024*، الذي يقدم تحليلاً متعمقاً للمشهد الاستثماري وتوصيات قيّمة في مجال السياسات للخطة الاستراتيجية العشرية المقبلة للرابطة.

60 - وقدمت المنظمة الدولية للهجرة الدعم في وضع إطار عمل إقليمي لسياسات الهجرة إلى 15 دولة من الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية. ويمثل هذا الإطار، الذي صدر به تكليف من رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في عام 2019، نهجا تحوّليا لحوكمة الهجرة في منطقة البحر الكاريبي، وقد وُضع على ضوء تقييمات مؤشرات حوكمة الهجرة التي أجريت بدعم من المنظمة الدولية للهجرة.

61 - وقدمت منظمة السياحة العالمية المساعدة التقنية إلى إكوادور والجمهورية الدومينيكية وزامبيا وغواتيمالا لوضع أو تقييم سياسات السياحة المستدامة والأطر القانونية للسياحة المستدامة المصممتين خصيصاً لتعزيز سياحة المغامرات والاستثمار فيها.

62 - وقدمت الإسكوا مساهمات في إعداد أكثر من 15 وثيقة سياسات في الدول الأعضاء، مع التركيز على نقل أفضل الممارسات العالمية والإقليمية في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (إلى الجمهورية العربية السورية وجيبوتي واليمن، وكذلك دولة فلسطين)، والذكاء الاصطناعي (إلى العراق وموريتانيا)، والحوسبة السحابية (إلى الجمهورية العربية السورية والعراق)، وتكنولوجيا سلسلة الكتل والشمول الرقمي (إلى الأردن). وشملت مجالات السياسات الأخرى التي نشطت فيها اللجنة العدالة الاجتماعية (على سبيل المثال، الاستراتيجية الوطنية للعدالة الاجتماعية في ليبيا للفترة 2025-2027 والاستراتيجية الوطنية للشيخوخة في الصومال).

63 - وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والوكالة الألمانية للتعاون الدولي شبكة تسخير البيانات لأغراض السياسات، التي تركز على بناء قدرات صانعي

(23) متاح على الرابط: https://investmentpolicy.unctad.org/investment-policy-review.

(24) United Nations Conference on Trade and Development, “Investment Policy Review of the West African Economic and Monetary Union”, 1 February 2024، متاح باللغة الفرنسية على الرابط: https://unctad.org/publication/investment-policy-review-west-african-economic-and-monetary-union.

السياسات على استخدام البيانات المتاحة لتصميم السياسات وتنفيذها. وهناك هدف آخر وراء المبادرة وهو اختبار نُهج تعاونية جديدة لمعالجة تحديات التنمية المعقدة، بما في ذلك الفقر وتغير المناخ.

هاء - التقدم المحرز في إقامة الشراكات وتعبئة الموارد

64 - توضح الأمثلة المبينة أدناه أن منظومة الأمم المتحدة ساعدت، من خلال تعزيز الشراكات بين بلدان الجنوب، على تعزيز الدعم العيني والمساهمات المالية اللذين يكملان أشكالاً أخرى من تمويل التنمية.

65 - وجمع برنامج الأغذية العالمي أكثر من 10,9 ملايين دولار من بلدان الجنوب من أجل مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك من القطاع الخاص، ومن أجل مسابقة الابتكار في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي تهدف إلى عرض حلول مبتكرة تملك زمامها بلدان الجنوب لدعم الهدف 2 (القضاء على الجوع). فعلى سبيل المثال، كان اثنان من الابتكارات الفائزة (نظام رقمي للإنذار المبكر بالجفاف من كينيا ومبادرة تسخير الطاقة الشمسية لأغراض القدرة على الصمود من الهند) يهدفان إلى بناء قدرات المجتمعات الضعيفة على توقع الجفاف وتوسيع نطاق استخدام تكنولوجيات تجهيز الأغذية الميسورة التكلفة والقائمة على الطاقة الشمسية كشكل من أشكال العمل المناخي.

66 - وقام الاتحاد الدولي للاتصالات بتيسير الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال منصات مثل التحالف الرقمي للشراكة من أجل التوصيل، مما أتاح للبلدان النامية إمكانية الوصول إلى الخبرات والموارد والأطر التعاونية التي تضاعف من تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وقام الاتحاد بمواءمة التمويل المقدم من البلدان المتقدمة مع احتياجات البلدان النامية، وبدعم تصميم وتنفيذ طرق مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مسابقات الابتكار، بما في ذلك بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وضم المنتدى العالمي للابتكار التابع للاتحاد مسؤولين رفيعي المستوى من الحكومات والقطاع الخاص ومنظومة الأمم المتحدة.

67 - وأطلق الأونكتاد مشروعاً حول جذب التمويل والاستثمار من أجل الانتقال في مجال الطاقة في أفريقيا بهدف مساعدة إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وملاوي وناميبيا على تقوية قدرتها على تعزيز وتيسير الاستثمارات من أجل الانتقال في مجال الطاقة من خلال التعلم من الأقران وتبادل أفضل الممارسات.

68 - ومولت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية مشاريع في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في 22 بلداً في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، ودعمت جهود تعبئة الموارد التي تبذلها البلدان وإنشاء وتنفيذ مبادرات ممولة من آليات تمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة (باراغواي وبليز وترينيداد وتوباغو وغرينادا وغيانا) والصندوق الإقليمي للتعاون الثلاثي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للوكالة الألمانية للتعاون الدولي. وبهدف تحسين موقع الصحة على جداول أعمال منظمات التكامل دون الإقليمية، عززت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية تعاونها مع منظمات مثل الجماعة الكاريبية، والأمانة التنفيذية لمجلس وزراء الصحة في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، والسوق المشتركة للجنوب، ومنظمة دول شرق الكاريبي، ومنظمة الصحة لدول الأنديز - اتفاقية هيبوليتو أونانو.

69 - ونظّم مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية منتدى شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية على هامش المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي ركز على الشراكات من أجل اقتصادات جزرية قادرة على الصمود وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

خامسا - ضمان التنسيق والاتساق في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

70 - في مؤتمر قمة الجنوب الثالث، اعترفت الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين بدور مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه منسق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة، ودعت إلى القيام بمبادرات أخرى ينفذها المكتب، وكذلك اللجانُ الإقليمية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، في إطار ولاياتها، لدعم البلدان النامية. وأسفر مؤتمر القمة أيضا عن التزام بدعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ونظام المنسقين المقيمين "لتقديم أداء أفضل في دعم البلدان المستفيدة من البرامج وجهودها لتنفيذ خطة عام 2030"[25].

71 - وفي عام 2024، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته البرنامج المسؤول عن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ومصدر تمويله الرئيسي، بحوالي 6 ملايين دولار للميزانية المؤسسية والبرنامجية للمكتب.

72 - وواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب تنسيق آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (التي تضم أكثر من 40 كيانا من كيانات الأمم المتحدة)، ورصد تنفيذ الاستراتيجية المتبعة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية المستدامة في الفترة 2020-2024، وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب بتيسير إطْلاع كيانات الأمم المتحدة بعضَها بعضاً على نماذج مأسسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال الآلية المشتركة بين الوكالات، ووفر منتدى لتحسين اتساق الجهود المبذولة على نطاق المنظومة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

73 - وفي إطار آلية مجموعات الدعم بواسطة الأقران في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب حلقات دراسية شبكية لمكاتب المنسقين المقيمين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وأعضاء مجموعة الدعم بواسطة الأقران واللجان الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا. وقدم المشورة وضمان الجودة لسبعة أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة (الصين وكوت ديفوار ورواندا وإندونيسيا والمكسيك وتيمور - ليشتي وأوروغواي) أثناء إعداد أطرها للتعاون من أجل التنمية المستدامة وأثناء إعداد الإطار المتعدد البلدان للتعاون

(25) متاح على الرابط: www.g77.org/doc/3southsummit_outcome.htm.

من أجل التنمية المستدامة لبلدان منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية والهولندية (2027-2031)، وذلك لتعزيز إدماج منظورات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

74 - وأعد مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وحدة تعلم إلكتروني بشأن استخدام التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتسريع التحول من أجل التنمية المستدامة[26] لفائدة أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي. وهذه الوحدة الإلكترونية هي نتاج مسعى جماعي شمل إسهامات موضوعية من أكثر من 20 كياناً من كيانات الأمم المتحدة؛ وإرشادات من مكتب تنسيق التنمية بشأن المواءمة مع أطر التخطيط للأمم المتحدة؛ ودعما ماليا من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي؛ والخبرات التدريبية لكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة. والوحدة عبارة عن دليل شامل يتضمن دراسات حالات إفرادية واقعية وأمثلة مبتكرة ستساعد الأمم المتحدة على دعم الشركاء الوطنيين في جهودهم المبذولة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ووضع المكتب أيضا إرشادات لوكالات الأمم المتحدة بشأن دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مستوى المشاريع.

75 - ويعمل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بصفته عضواً في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، عن كثب مع شركاء الأمم المتحدة لوضع إطاره الخاص بالرصد والتقييم، مع التركيز على التعاون الدولي والشراكات والتمويل. وبالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، قام المكتب بتجميع دراسات حالات إفرادية بحث فيها أمثلة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات الخمسة التي يغطيها برنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034.

76 - وأطلق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مختبر حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وهو عبارة عن منصة عالمية ومفتوحة مصممة لتعزيز قدرات البلدان النامية على اختبار ورعاية حلول وسياسات مبتكرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل مواجهة التحديات الناشئة. وبدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرنامج الأغذية العالمي واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومدينة مصدر (الإمارات العربية المتحدة) والمنظمة الخليجية للبحث والتطوير، سيركز المختبر على الطاقة المتجددة والنمو الأخضر، والشمول المالي والتكنولوجيا المالية، والإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي، والابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال، وبناء المهارات الرقمية من أجل التحول الرقمي الشامل للجميع. وفي الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف، التي عُقدت في باكو، أطلق المكتب أول مسابقة عالمية للابتكار، قدم فيها المشاركون حلولا وتنافسوا على الدعم.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

77 - أبدت البلدان النامية التزامها المستمر بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كنهجين هامين لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اتضح ذلك من خلال العديد من أطر التعاون الحكومية الدولية المعتمدة في عام 2024 التي تسلط الضوء على دور هذا التعاون. ومع تزايد إيلاء البلدان النامية الأولوية للحلول التعاونية والمبتكرة والمحددة السياق، كان هناك أيضاً اتجاه قوي لإدراج التعاون

(26) متاح على الرابط: https://unsouthsouth.org/our-work/capacity-development/sstc-e-module.

فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في سياسات كيانات الأمم المتحدة وخططها وبرامجها وهياكلها المؤسسية وميزانياتها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت كيانات الأمم المتحدة بتعميم هذا التعاون في البرامج القطرية وعلى مستوى المشاريع. كما عززت دعمها للدول الأعضاء من خلال تنمية القدرات وتبادل المعارف والخبرات ووضع السياسات وبناء الشراكات وتعبئة الموارد. ومع اقتراب الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، سيتعين على منظومة الأمم المتحدة تكثيف دعمها لجهود الدول الأعضاء، بسبل منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

78 - وتماشيا مع الولاية المنصوص عليها في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات وفي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بناء على توصية اللجنة الثانية، سيواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى تعميق الجهود الرامية إلى تعميم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعيد القطري. كما سيضاعف المكتب وكيانات الأمم المتحدة جهودهم لتقديم الدعم الاستشاري والتقني المدفوع بالطلب إلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية للاستفادة من هذا التعاون من خلال أطر التعاون من أجل التنمية المستدامة والبرامج القطرية لفرادى كيانات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، ستحتاج كيانات الأمم المتحدة إلى تعزيز الإمكانات البشرية فيها.

79 - وقد تضمنت خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج العمل لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2024-2034 تأكيدا على دور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كوسيلة مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال الشراكات والمعرفة والتكنولوجيا والتمويل. وسيتعين على مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، مواصلة تفعيل الولاية والالتزامات المنصوص عليهما في هذه الوثائق من خلال تكييف استراتيجياتها وخططها لضمان الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بشكل جيد.

80 - وفي ميثاق المستقبل، المعتمد في أيلول/سبتمبر 2024، أقرت الدول الأعضاء بإمكانات الرقمنة والتكنولوجيات الجديدة والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعت إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لبناء القدرات؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ وزيادة الموارد اللازمة لتنفيذ المبادرات التقنية والعلمية. وشجعت في ذلك الميثاق على إقامة شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وعلى التعاون بين الجامعات والمعاهد البحثية والقطاع الخاص لتسريع تطوير المعرفة الرقمية وتعزيز إمكانية الوصول إلى القدرات البحثية. ويجب أن يواصل مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكيانات الأمم المتحدة الأخرى إطلاق ورعاية مبادرات مثل منصة المفكرين العالميين المعنيين بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومختبر حلول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ومسابقة الابتكار، التي تدعم تكرار الحلول الناجحة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

81 - وستواصل لجان الأمم المتحدة الإقليمية دعم الجهود التي تبذلها البلدان الرائدة من أجل تشجيع استخدام الإطار المفاهيمي لقياس التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعم البلدان النامية من خلال تنمية القدرات والتعلم من الأقران وتفعيل أدوات جمع البيانات تحت قيادة الأونكتاد وبدعم من مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتتطلب هذه المبادرة أيضاً مشاركة وتعاوناً وثيقين مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تتعاون مع كيانات التعاون الإنمائي القطرية.

82 - وقد أقرت الجمعية العامة، في قرارها 236/79، بأهمية استكشاف الخيارات الممكنة لقياس التعاون الثلاثي. ويقترح إجراء استعراض لإمكانية وضع مؤشر للتعاون الثلاثي في ورقة العناصر التي أعدت لمشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

83 - ويتطلب تمويل مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب بذل جهود متضافرة من جانب كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء لتنويع وجذب مجموعة من الشركاء، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص. ويتعين على الدول الأعضاء مواصلة استكشاف وتوسيع نطاق آليات التمويل المبتكرة والمستدامة لدعم مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وضمان استمراريتها على المدى الطويل، بما في ذلك نماذج التمويل المختلط، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وصناديق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي المخصصة لضمان توفير الموارد الكافية للمشاريع التعاونية.

84 - وقد أُحرز تقدم في تعزيز التعاون الثلاثي، بسبل منها قيام مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بإنشاء نافذة التعاون الثلاثي في إطار صندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن المساهمات في هذا الصندوق لا تزال محدودة. وتُشجَّع الدول الأعضاء والشركاء من القطاعين الإنمائي والخاص على المساهمة في هذا الصندوق لتمكين البلدان النامية من مواصلة تعبئة مجموعة أوسع من الموارد والخبرات والقدرات والاستفادة منها بهدف تنفيذ خطة عام 2030.

85 - وبناء على توصيات وحدة التفتيش المشتركة في عام 2018، وفي ضوء استمرار أوجه القصور في النظام الداخلي للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعام 1980 فيما يتعلق بالتعامل مع التغييرات التي طرأت خلال تطور التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، سيحتاج المكتب إلى استكشاف وسائل استعراض نظامه الداخلي، بما في ذلك تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء بصفته أمانة اللجنة الرفيعة المستوى وبدعم من الإدارات المعنية داخل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.